..ورجال الأعمال:

نرحب بدعوة مبارك للإصلاح الدستورى خاصة المواد المنظمة للنشاط الاقتصادى

كتب ـ عبدالناصر عارف:

يؤكد المهندس فتح الله فوزى رئيس جمعية الصداقة المصرية ـ اللبنانية لرجال الأعمال أن خطاب الرئيس مبارك الشامل جاء بمثابة برنامج وخطة عمل للمرحلة المقبلة فى جميع المجالات، وهذا البرنامج، جاء واقعيا يعبر عن طموحات الشعب المصرى، ولهذا فان مجتمع الأعمال فى مصر يرحب بهذه التوجهات الجديدة ويؤكد وقوفه مع الرئيس مبارك لاستكمال مسيرة الاصلاح والتنمية.

ويوضح المهندس فتح الله فوزى انه فيما يتعلق بما أطلقه الرئيس مبارك من ضرورة اجراء عملية اصلاح دستورى ليعبر الدستور عن واقع الحياة فى المجتمع المصرى هو مطلب لكل مجتمع رجال الأعمال فى مصر خاصة ما يتعلق بمواد الدستور التى تضفى الطبيعة الاشتراكية على الاقتصاد المصرى، فقد صار فعلا وعمليا ان القطاع الخاص هو الذى يقود عملية التنمية ويشارك بأكثر من ٧٠٪ فى الاستثمار، وبالتالى فان تعديل مواد الدستور التى تنظم الحياة الاقتصادية صار فعلا امرا ضروريا حتى لاتتعارض القوانين التى تصدر لزيادة تحرير الاقتصاد المصرى والعمل بآليات السوق مع مبادىء الدستور.

ويشير إلى نقطة مهمة أخرى هى

فتح الله فوزى نادر رياض

أن الرئيس مبارك أكد أولوياته فى المرحلة المقبلة وهى فعلا أولوياتنا جميعا خاصة مواجهة لمشكلة البطالة والأسعار وهذا ما نعمل من أجله كمجتمع رجال الأعمال.

أما الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى ـ الالمانى ورئيس لجنة البحوث والتطوير باتحاد الصناعات المصرية فيرى ان تأكيد الرئيس مبارك على عملية الاصلاح الدستورى لتنظيم العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية أمر فى غاية الأهمية ويمثل توجها ديمقراطيا عميقا يزيد من مساحة الحرية والاستقرار فى المجتمع المصرى.

وبالتالى يزيد من تنافسية الاقتصاد المصرى وقدرته على استيعاب استثمارات اجنبية مباشرة.

ويضيف د. نادر رياض ان الرئيس مبارك فى خطابه الشامل عبر بحق عن أمنيات وتطلعات الشعب المصرى بكل فئاته وبصراحة لقد أصبح متاحا للجميع ان يعبر عن رأيه فى أمور كانت تعتبر من المقدسات التى يجب الا نقترب منها خاصة فيما يتعلق بتعديل الدستور الذى يضمن مواد حاليا لاتتفق مع واقع الحياة الاقتصادية ولامع توجهات الاقتصاد المصرى والاقتصاد العالمى، ولذا فإننا كمجتمع رجال أعمال نؤيد الرئيس مبارك تماما فى ضرورة اجراء اصلاح دستورى خاصة فى المواد التى تنظم النشاط الاقتصادى.

فلا يعقل ان تظل نصوص الدستور المصرى التى تنظم النشاط الاقتصادى ذات توجهات اشتراكية تنتمى إلى حقبة زمنية ماضية لم يعد لها وجود الآن.

وأكد أن ازالة هذا التناقض يزيد من ثقة المستثمرين المصريين والأجانب فى مستقبل واستقرار التشريعات الاقتصادية فى مصر.

وهذا من شأنه ان يشجع على الاستثمار على المدى الطويل فى مصر.

وأضاف الدكتور نادر رياض اننا نتفق جميعا مع الرئيس مبارك فى أن مشكلة البطالة هى التحدى الذى يجب ان نعمل جميعا على مواجهته بمزيد من التيسيرات للمستثمرين باعتبار ان الاستثمار هو القادر على توليد فرص العمل.

جريدة الجمهورية ٢٠٠٥/٧/٣٠